

## واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها الفنادق كدراسة حالة

أ.د محمد إبراهيم مقداد كلية التجارة - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية الجامعة الإسلامية - غزة

د. وسيم اسماعيل الهابيل كلية التجارة - قسم إدارة الأعمال الجامعة الإسلامية - غزة

أ. رمزي سمير شكشك - جامعة الأقصى - غزة

**ملخص:** يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع السياحة في فنادق قطاع غزة و معرفة العوامل المؤثرة في التنمية السياحية بفنادق قطاع غزة حيث بلغت مساهمة القطاع السياحي الفلسطيني المباشر في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4%، حيث تعد هذه المساهمة منخفضة إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول العربية المجاورة. استخدم البحث عدّة مناهج للوصول إلى اختبار الفرضيات كالمنهج التاريخي في دراسة تطور السياحة عالمياً ومحلياً، والمنهج الوصفي التحليلي في عرض واقع الاقتصاد السياحي في فلسطين وخصوصاً منطقة الدراسة قطاع غزة، كما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال استبيان لاستطلاع آراء أصحاب ومدراء المنشآت السياحية العاملة في قطاع غزة وتم تحليل البيانات الكميّة المتوفرة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وكان من اهم نتائج الدراسة ان خبرة فريق العمل تؤثر في التنمية السياحية لفنادق قطاع غزة وتقوم الفنادق بدرجة متوسطة بتعيين الموظفين من خريجي الكليات السياحية والمهنية المتخصصة. وهناك معوقات تحول دون أن تقوم الحكومة بدور كافي في تشجيع الاستثمارات السياحية بقطاع غزة، على رأسها المعوقات المالية والسياسية، وكذلك الاحتلال. ووضحت الدراسة بضرورة أن تقوم إدارة الفنادق بإعداد برنامجاً خاصاً لبناء قدرات الكادر البشري الذي يعمل في المجال السياحي، للمساهمة في تحسين جودة الخدمات السياحية بفنادق قطاع غزة و تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي الفندقي بقطاع غزة بصورة أكبر، وذلك من خلال الإعفاء الضريبي أو عمل تخفيضات ضريبية.

## The Reality Of Tourism In The Gaza Strip And The Respects For Development Hotels As A Case Study

**Abstract:** This research aims to diagnose the reality of tourism in Gaza hotels and to identify the influential factors on the tourism development of Gaza hotels where the Palestinian tourism sector contributed to %4 of GDP and such contribution is limited if it is compared with its peers in the neighboring Arab countries. This research used various research methods including the historical and the descriptive analytical methods to explore the tourism reality in Palestine generally and in Gaza particularly. Statistical analysis of a questionnaire targeting the owners and the managers of tourism facilities in Gaza was conducted using the SPSS.

The Study concluded the experience of the working staff does influence the tourism development of Gaza hotels that hire qualified graduates from tourism colleges and specialized vocational centers. On the other hand, government faces several hindrances in encouraging the tourism investment due to financial and political reasons and the Israeli occupation as well. The study recommends to design a capacity building program targeting the tourism cadre to improve the quality services of the tourism in Gaza and to encourage the tourism investment through tax incentives and discounts.

## 1- مقدمة:

يلعب القطاع السياحي دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول؛ وذلك لأنه يعد مصدراً مهماً من مصادر الدخل بالعملية الصعبة، وخلق فرص عمل مباشرة في القطاع السياحي والأنشطة المختلفة وفرص غير مباشرة داخل القطاعات التي تمد النشاط السياحي بالسلع. وأصبح قطاع السياحة والسفر أكبر قطاع مزود للخدمات في العالم وتدلّ إحصائيات منظمة السياحة العالمية، أنه ورغم الصدمات التي يعانيها القطاع السياحي في بعض المناطق في العالم، إلا أن نمو عدد السياح ينمو بدون انقطاع تقريباً (WTO, 2013). حيث نما عدد السياح من 25 مليون سائح في العام 1950 إلى 278 مليون سائح في العام 1980، إلى 528 مليون سائح في العام 1995، حتى وصل إلى 1035 مليون سائح في نهاية عام 2012 في آخر الإحصائيات، كما وتوقع أن ينمو عدد السياح سنوياً ليصل عام 2023 إلى 1.8 بليون سائح (WTO, 2013). وتعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية، وتشكل أحد أهم القطاعات المعول عليها للمساهمة في رفع النمو الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، كما تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، وهي من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة إيرادات النقد الأجنبي (سعداوي، 2010، ص6).

على رغم من تمتع فلسطين بالعديد من المقومات السياحية الطبيعية، إلا أن نصيب فلسطين من السياحة العالمية مازال ضعيفاً جداً، وهو ما يستدعي ضرورة تدعيم السياحة، من منطلق أنها أصبحت صناعة لها مقومات مهمة وأساسية متعددة تتجاوز بكثير التراث التاريخي والموارد الطبيعية (حماد: 2003، ص104).

## 2- مشكلة الدراسة:

بلغت مساهمة القطاع السياحي الفلسطيني المباشر في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4%، حيث تعد هذه المساهمة منخفضة إذا ما قورنت بنظيرها في (إسرائيل) 6%، أو في الدول العربية المجاورة، مثل الأردن 20%، مصر 13%، ولبنان 10%. كذلك تنعكس هذه النتيجة أيضاً على

### واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

مساهمة القطاع السياحي الفلسطيني المباشر في التوظيف الإجمالي والتي لا تتجاوز 2%، حيث تعد هذه المساهمة الأكثر انخفاضاً على المستوى الإقليمي، حيث بلغت 8% في (إسرائيل)، 19% في الأردن، 11% في مصر، وحوالي 4% في لبنان. وعلى المستوى المحلي، تشير الإحصاءات إلى تدني الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي إذا ما قورن بقطاعات اقتصادية أخرى، مثل القطاع الصناعي والذي تزيد إنتاجية عماله بحوالي 20% عن القطاع السياحي (الفالح، 2012، ص16). وبناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما هي العوامل المؤثرة في التنمية السياحية بفنادق قطاع غزة، وما هي آفاق تطويرها؟

أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. تشخيص واقع السياحة في فنادق قطاع غزة.
2. التعريف بأهمية بدور قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.
3. تسليط الضوء على الفنادق السياحية العاملة في قطاع غزة، ومساهمة الحكومة في دعم هذه الاستثمارات.
4. حصر المعوقات التي يعاني منها قطاع السياحة في قطاع غزة وكيفية تجاوزها.
5. البحث في كيفية رفع القدرة التنافسية للفنادق السياحية بقطاع غزة لمواكبة التطورات السياحية على المستوى الإقليمي والعالمي.
6. بيان كيفية الاستفادة من تجارب الدول المتطورة سياحياً والمشاركة في بنيتها السياحية لما يمتلكه قطاع غزة من مقومات، وتقديم التوصيات المناسبة للجهات ذات العلاقة.

3- متغيرات الدراسة:

أولاً المتغير التابع: وهو "التنمية السياحية بفنادق قطاع غزة"، ويقاس من خلال:

1. حجم رأس الماس المستثمر.
2. عدد النزلاء.
3. حجم الإيرادات.

وجميعها متغيرات كمية يمكن قياسها من خلال الاستبانة.

ثانياً المتغيرات المستقلة: وتشمل:

1. خبرة فريق العمل. ويقاس من خلال التدريب والتطوير المستمر للعنصر البشري.
2. التسويق والترويج. ويقاس بمدى إنفاق الفنادق على الدعاية والإعلان.
3. الدعم الحكومي. ويقاس من خلال مساهمة الحكومة في تشجيع الاستثمار السياحي.

4. دور الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق والخدمات السياحية في تنمية السياحة. ويقاس بالخدمات التطويرية والتدريبية والقانونية والإدارية التي تقدمها الهيئة للفنادق.
5. الواقع السياسي. ويقاس من خلال أثر التغيرات السياسية على التنمية السياحية.

#### 4- منهجية الدراسة وطرق جمع المعلومات:

تستخدم هذه الدراسة عدة مناهج للوصول إلى إثبات الفرضيات كالمناهج التاريخية في دراسة تطور السياحة عالمياً ومحلياً، والمنهج الوصفي التحليلي في عرض واقع الاقتصاد السياحي في فلسطين وخصوصاً منطقة الدراسة قطاع غزة من حيث بنية العرض والطلب السياحي، كما سيتم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي للبيانات التي سيتم الحصول عليها من خلال استبيان لاستطلاع آراء أصحاب ومدراء المنشآت السياحية العاملة في قطاع غزة (الدراسة الميدانية) وهي التي تمثل المصادر الأولية في جمع البيانات، وسيتم تحليل البيانات الكمية المتوفرة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

ويعتمد الباحثون أيضاً في جمع البيانات على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والمنشورات والمجلات العلمية مع، إمكانية استخدام مصادر الإنترنت.

ويتم تطبيق الدراسة بأسلوب الحصر الشامل على كافة أفراد مجتمع الدراسة البالغ (12) فندقاً يعمل في المجال السياحي بقطاع غزة، ويقدم خدمة المبيت، وذلك من خلال القائمة الخاصة بالفنادق السياحية، التي تم الحصول عليها من وزارة السياحة والآثار الفلسطينية، حيث سيتم توزيع الاستبانة على العاملين في الإدارة العليا والوسطى.

#### 5- الدراسات السابقة:

##### 1. دراسة الفالح (2012)، بعنوان: "السياحة في الأراضي الفلسطينية، تحليل الأهمية والأثر".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع السياحة الفلسطيني من خلال وصف أهم المؤشرات السياحية خلال السنوات السابقة، وتقدير التأثير الاقتصادي للسياحة على الناتج الإجمالي ونسب التوظيف للعديد من القطاعات الاقتصادية المحلية في الفترة ما بين 1998 إلى 2010. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي في تحليل الأثر الحدي للنشاطات السياحية، مقاسةً بعدد لياالي المبيت الفندقية، على الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسب التوظيف في الفترة ما بين 1998، و2010. وكانت عينة الدراسة مكونة من كافة الفنادق العاملة في مدينة القدس، بيت لحم، رام الله، وأريحا.

وأشارت النتائج إلى أن تأثر القطاع السياحي الفلسطيني بالتقلبات السياسية والأمنية، وخصوصاً مع اندلاع الانتفاضة الثانية، وإعادة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المدن الفلسطينية تبعاً. وكان من

أهم توصيات الدراسة، تحفيز القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الاستثمار السياحي في المرافق السياحية، وإعادة تأهيل وترميم العديد من المواقع ذات الثراء السياحي باختلاف تنوعها.

2. دراسة حمّاد (2012)، بعنوان: "التطلعات السياحية في قطاع غزة- دراسة في جغرافية السياحة".

هدفت الدراسة إلى إظهار ما يحتويه قطاع غزة من مقومات جغرافية، وإمكانيات مختلفة يمكن تنميتها ليصبح القطاع من المناطق السياحية على خريطة فلسطين السياحية. واعتمدت الدراسة على المنهج الإقليمي، على اعتبار أننا نتناول مقومات السياحة في إقليم محدود، وهو قطاع غزة، بالإضافة إلى المنهج الأصولي الذي يهتم بتحليل الظاهرة الجغرافية وعناصرها المختلفة، وصولاً إلى العوامل المؤثرة فيها.

ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج كان من أبرزها، أن المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية في قطاع غزة تعتبر عناصر ايجابية تشجع على تطور الحركة السياحية فيه وازدهارها، إذا توفر الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة تفعيل صناعة السياحة في قطاع غزة، والعمل على زيادة عناصر الجذب السياحي في المنطقة، بما يتلاءم والتوجيهات السياحية الدولية في هذا المجال.

3. دراسة مقداد (2012)، بعنوان "الاستثمار في القطاع السياحي في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستثمار السياحي في فلسطين في ظل الوضع الفلسطيني الراهن وهو الحصار والانقسام الجغرافي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في وظيف القطاع السياحي في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص.

وكان من أهم نتائج الدراسة أن فلسطين تعتبر دولة جاذبة للسياحة ولديها كافة مقومات التنمية السياحية غير ان الله تعالى ابتلى أهلها بالاحتلال الإسرائيلي. وكذلك توجد معوقات حقيقية أمام السياحة بأنواعها المختلفة الداخلية والخارجية.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة تكامل الأدوار بين القطاع العام والخاص بعيداً عن التنافس والمزاحمة، وكذلك أن تقوم الحكومة بدورها الفاعل في مجال التنمية السياحية بتحديد الأولويات السياحية.

4. دراسة حمّاد (2011)، بعنوان: "دور الجامعات الفلسطينية في التنمية السياحية".

هدفت الدراسة إلى إظهار دور الجامعات في التنمية السياحية، وتناولت الدراسة دور أهمية الإعلام والإعلان السياحي لما له من أهمية كبرى في التنمية السياحية والترويج السياحي. كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وكانت أهم النتائج المتعلقة بأهمية تنمية الوعي السياحي، أن الأسر الفلسطينية غير مهتمة بتنمية الوعي السياحي لدى أفرادها، والجهل بأهمية السياحة، وكذلك قصور الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام على اختلافها لتنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع الفلسطيني.

وكان من أهم توصيات الدراسة لتنمية دور الجامعات في نشر الوعي السياحي، أنّ على الجامعات الفلسطينية تخريج كوادر مؤهلة ومدربة، وتعزيز الوعي السياحي لدى الطلبة، والتركيز على المكانة التي تتمتع بها فلسطين على الخارطة السياحية العالمية.

**5. دراسة إبراهيم (2011)، بعنوان: "واقع السياحة في قطاع غزة بين عوامل الجذب والنفور - دراسة في أثر البيئة على السياحة".**

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر الضغوط البيئة على مقومات الجذب والنفور السياحي في قطاع غزة، واعتمدت على المنهج الإقليمي، على اعتبار أنها تتناول مقومات السياحة في إقليم قطاع غزة. وكان من أهم نتائج الدراسة، أنه من الضروري وضع جودة البيئة الطبيعية في بؤرة الاهتمام إلى جانب جودة الخدمات السياحية، مما يجعل ذلك بالضرورة أسس السياحة الجديدة لكل مقصد سياحي. وأشارت الدراسة أنه لتحقيق ذلك، يجب وضع خطة تنفيذية فعالة لمسيرة العمل بين السياحة والبيئة في كل دول العالم، وذلك بتضافر الجهود بين أجهزة شئون البيئة ووزارات السياحة في كل دول العالم النامي والمتقدم.

وكان من أهم توصيات الدراسة، العمل على إعادة تأهيل المحميات الطبيعية، بالإضافة إلى شاطئ البحر، ووادي غزة، وذلك من خلال وقف تصريف مياه الصرف الصحي عبر وادي غزة إلى البحر، بالإضافة إلى إقامة قرى سياحية مجهزة بكافة الإمكانيات والتسهيلات والمقومات السياحية، مما يعمل على زيادة إنفاق الزائر ومدة إقامته في فلسطين، بالإضافة إلى وضع استراتيجية شاملة لتسويق قطاع غزة سياحياً في الخارج ضمن خطة شاملة لتسويق فلسطين.

**6. دراسة أبو زيد (2011)، بعنوان: "السياحة الدينية في الضفة الغربية في فلسطين".**

هدفت الدراسة إلى معرفة السياحة بصفة عامة في الضفة الغربية، والسياحة الدينية على وجه الخصوص، من أجل التعرف على أماكن السياحة الدينية في فلسطين، وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على السياحة الدينية في الضفة الغربية، وصولاً إلى تشخيص مشكلة ضعف السياحة الدينية في فلسطين.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها، أنّ غياب الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في الضفة الغربية، أثر بصورة سلبية وخطيرة على صناعة السياحة التي كانت قد أحرزت قفزة كبيرة في الفترة ما بين قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى عام 2000 مع انطلاق انتفاضة الأقصى

#### واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

في سبتمبر عام 2000، والتي أدت لتراجع ملحوظ في أعداد السياح والحركة السياحية في الضفة الغربية.

وأوصت الدراسة بضرورة تعليم وتدريب الكفاءات البشرية التي يحتاج إليها القطاع السياحي، ووضع استراتيجية شاملة لتسويق فلسطين سياحياً في مختلف أسواق السياحة الدولية، والعمل على إقامة شبكة من الفنادق الجديدة والحديثة والخدمات المختلفة.

#### الدراسات العربية:

7. دراسة الإمامي (2013)، بعنوان: "التنمية السياحية في العراق وارتباطها بالتنمية الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهمية التنمية السياحية وصناعاتها، وبيان الأسس التي يقوم عليها قطاع السياحة، بالإضافة إلى بيان الآثار السلبية والإيجابية، والتي تتأثر فيها التنمية السياحية بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كون التنمية السياحية موضوع يتناول تحليل السياحة في العراق كصناعة ذات تأثيرات مهمة على العديد من المجالات الاقتصادية، السياسية، الثقافية، والاجتماعية.

وكان من أهم نتائج الدراسة، وجود طلب عالمي متزايد على السياحة الدينية في العراق، والمتمثل في زيارة العتبات المقدسة، واستنتجت الدراسة أن الطبيعة الخلابة في كردستان العراق -حال تطورها- يمكن أن تصبح منافسة لمقاصد السياحة الترفيهية في سوريا ولبنان؛ لجذب السياح من دول الخليج العربي.

وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة الاهتمام بتحسين دخل المواطنين، لما له من آثار إيجابية على السياحة المحلية وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار المباشر في صناعة السياحة العراقية، باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق التطور وكفاءة الأداء.

8. دراسة شويباصي (2012)، بعنوان: "أهمية السياحة والاستثمار السياحي في الاقتصاد السوري".

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع السياحي في سورية، من حيث بنية الطلب والعرض السياحي، وأهمية تحقيق التوازن بينهما، وكذلك تسليط الضوء على الاستثمارات السياحية العاملة، والاستثمارات السياحية قيد الإنشاء، وحصر المعوقات التي يعاني منها قطاع السياحة في سورية وكيفية تجاوزها. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي في عرض واقع الاقتصاد السياحي في سورية.

وكان من أهم نتائج الدراسة، أنّ القطاع السياحي في سورية يعاني من وجود فجوة بين معدلات تطور كلّ من الطلب السياحي والعرض السياحي، وكذلك يتّصف القطاع الخاص بمرونته وخبرته الكبيرة في إدارة المشاريع السياحية، لذا يُعدّ الاستثمار الخاص هو الاستثمار الأكثر جدوى في القطاع السياحي.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية لاستثمار كل المقومات السياحية المتوفرة في سورية، انطلاقاً من المخزون الطبيعي، وصولاً إلى الثقافي والحضاري في عمق التاريخ، وأن تخضع إقامة المشاريع السياحية إلى خطة ممنهجة.

**9. دراسة عراقي، وعطا الله (2007)، بعنوان: "التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية-دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية".**

اهتمت الدراسة بصفة عامة بتبني مبادئ التنمية السياحية المستدامة، وعمدت الدراسة إلى وصف الوضع الراهن للتنمية السياحية المستدامة في مصر، وعرض دراسة حالة لمحافظة الإسكندرية. وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم التنمية السياحية ليس حالة ثابتة من التوازن بين تحقيق الفوائد الاقتصادية وبين حماية البيئة، وأظهرت أيضاً مفهوم أفضل ممارسة بيئية قد يختلف من منطقة لأخرى من منطلق اختلاف مشكلات وظروف التنمية في كل منطقة، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

كما وكان من أهم توصيات الدراسة، ضرورة استخدام الطاقة المتجددة كطاقة الشمس والرياح ما أمكن، مع عدم التضحية بالتكلفة، وتبني الإرشادات التي تساعد على ترشيد استهلاك الطاقة في مختلف أقسام الفنادق والمنشآت السياحية، إضافةً إلى محاولة الاستفادة من المخلفات الصلبة، وكذلك استخدام بدائل تحد من استخدام المواد الصلبة، أو إعادة تدويرها.

**10. دراسة عبد القادر (2006)، بعنوان: "واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها".**

هدفت الدراسة إلى إبراز المكانة الاقتصادية والدور الممكن أن تلعبه في عملية التنمية، ومحاولة معرفة نقاط الضعف في السياسات السياحية في الجزائر، من خلال تقييم أداء السياسات، وكذلك تسليط الضوء على المشاريع السياحية الجديدة، ومقارنتها بالدول المجاورة، ومعرفة الأسباب الحقيقية لتقهقر المنتج السياحي في الجزائر، وأخيراً اقتراح حلول مناسبة لدفع عجلة السياحة في الجزائر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الملائم لتشخيص القطاع السياحي وإعطاء صورة واضحة عنه، واستخدمت أيضاً المنهج المقارن في مقارنة السياحة الجزائرية ببعض التجارب الناجحة لدى بلدان أخرى.



#### واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج مفادها أن السياحة في الجزائر تعثرها مجموعة من المعوقات، أهمها عدم وجود استراتيجية واضحة لتطوير القطاع السياحي، وذلك لتبني الجزائر سياسة الصناعات المصنعة، والتي تتطلب أموال كبيرة لجلب التجهيزات والمعدات، وكان ينظر للقطاع السياحي بأنه قطاع ثانوي، إضافةً إلى اهتمام الدولة بالسياحة الخارجية على حساب السياحة الداخلية، من أجل جلب العملات الصعبة.

كما وأوصت الدراسة بأهمية إعطاء القطاع السياحي وزنه، بحيث لا يقل الاهتمام به عن باقي القطاعات الأخرى، وتخصيص إمكانات مادية وبشرية لتطوير السياحة، وأوصت أيضاً بضرورة إصدار المزيد من التحفيزات الاستثمارية والإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى إرساء الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع، والاهتمام بالبنى التحتية وتحديثها خصوصاً الطرق.

#### الدراسات الأجنبية:

#### 11. دراسة Hughes, Martin (2007)، بعنوان:

#### "Revisiting Tourism Regional Economic Impact: Accounting for Secondary, Household Employment".

عنونت الدراسة بـ "إعادة النظر بالأثر الاقتصادي الإقليمي للسياحة"، وأجريت الدراسة عام 2007 بدعم من صندوق التنمية، وهو مؤسسة مالية داعمة للتنمية في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وتختص في القروض للشركات السياحية القائمة في 31 محافظة ريفية في ولاية بنسلفانيا. وبينت نتائج الدراسة، أن السياحة لا تقدم مساهمة كبيرة في الاقتصاد الإقليمي من حيث فرص العمل والدخل، وأن السياحة تخدم في المقام الأول الأسر المحلية كعمل ثاني إضافي وتنتشر عبر جميع مستويات الدخل في هذه المناطق الريفية، وتقدر الدراسة بأن 33.6% من دخل الأسرة من فئة الدخل \$35000 إلى \$50000 جاءت من العمالة الثانوية ذات الصلة بالسياحة. ويرتفع هذا الرقم إلى 39.8% من دخل الأسرى من \$75000 إلى \$100000 من العمل بالخدمات الغذائية. وتخلص الدراسة إلى أنه عموماً قد تؤدي الخدمات السياحية إلى رفع معدلات التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية.

#### 12. دراسة Ashe (2005)، بعنوان:

#### "Tourism investment as a tool for development and poverty reduction; the experience in small Island Developing States (SIDS)".

عنونت هذه الدراسة بـ "الاستثمار السياحي كأداة للتنمية والحد من الفقر"، وهدفت الدراسة إلى إظهار أهمية قطاع السياحة في اقتصاديات الدول النامية بشكل عام، ودول الدراسة بشكل خاص.

وكان من أهم استنتاجات الدراسة، أن السياحة تعتبر عنصر أساسي لكل من التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة في الدول النامية، وكذلك أكدت الدراسة على أهمية الوعي بأن السياحة لها دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية، ويجب إنزالها منزلتها الصحيحة ودعمها، كذلك لا بد من التكامل الاقتصادي بين القطاعات العاملة في الدولة، وتخطيط السياحة في استراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها، وجود قاعدة بيانات موثوقة عن السياحة والسوق، للمساعدة في تنمية السياحة والحد من الفقر، وكذلك تقديم التدريب لصناعي السياسات والمديرين حول التنمية السياحية لصالح الفقراء، وتخطيط البنية التحتية والتنمية التي تدعم خطط التنمية المؤيدة للفقراء.

#### 6- الأهمية الاقتصادية للسياحة في قطاع غزة:

تكمن الأهمية الاقتصادية للسياحة من حيث الإنفاق السياحي، ويشمل شراء السلع والخدمات المتعلقة بالسفر والإقامة والمواصلات وغيرها، وهذا الإنفاق هو بمثابة تحويل للأموال من طرف السائحين إلى الدول المستقبلية للسواح. والحركة السياحية لها تأثير فعال على جميع القطاعات الأخرى من خلال ما يلي: (عبد القادر: 2006، ص19)

**أولاً - قطاع النقل:** يساهم قطاع السياحة في تفعيل الحركة البرية والجوية والبحرية، هذا ما سيؤدي إلى زيادة الدخل الاقتصادي للدولة المستقبلية للسياحة.

ويشهد قطاع النقل البري في غزة الآن تطورات جيدة، ويجب أن يوظف جيداً في خدمة السياحة. ويقتصر قطاع النقل في غزة حالياً على قطاع النقل البري فقط في مساحة صغيرة لا تتجاوز 365 كم<sup>2</sup>، وتعاني غزة وفلسطين بشكل عام من سياسة الاحتلال (الصهيوني) التي تمحو المكونات الاستراتيجية لفلسطين من موانئ ومطارات وغيرها.

**ثانياً- القطاع الصناعي (الحرفي):** يساهم قطاع السياحة في تشغيل القطاع الصناعي الحرفي، حيث المشغولات اليدوية التي يقوم بصناعتها السكان المحليين والتي تعبر عن التراث الثقافي والحضاري والتاريخي للدولة. وفي قطاع غزة بشكل خاص هناك الكثير من الحرف اليدوية التي يقوم بصناعتها السكان، فغالبيتها الفنادق العاملة بقطاع غزة لديها زاوية لبيع المشغولات اليدوية التراثية، وتدر دخلاً على فنادق غزة بمتوسط \$2500 للفندق الواحد سنوياً، ويمكن في حال تحسن الأوضاع السياحية في قطاع غزة أن تحقق المشغولات الحرفية عوائد أكبر.

**ثالثاً- أثر السياحة على ميزان المدفوعات:** يعرف ميزان المدفوعات على أنه وهو عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة

#### واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

غالباً ما تكون سنة (Wikipedia: 2013). وتساهم السياحة بصفتها قطاع خدمي في ردد ميزان المدفوعات بالنقد الأجنبي والإيرادات التي من شأنها مساعدة الدولة في سداد ديونها والوفاء بالتزاماتها مع الدول الأخرى. (السكر: 1994، ص42)

**الأهمية الاجتماعية للسياحة في قطاع غزة:**

بالإضافة إلى أن للسياحة دوراً من الناحية الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمتها في الصادرات من السلع والخدمات، فإن للسياحة آثار على الاقتصاد الوطني من الناحية الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. وتعد السياحة من أكبر القطاعات توليداً للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، فهي صناعة كثيفة العمالة، كما أن معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أسرع من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنمو 1.5%، ويعد للنشاط السياحي دوراً هاماً في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر. (بوعمسة: 2012، ص151)

و طبقاً لدراسات مكتب العمل الدولي فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقد يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل واحدة لكل غرفة جديدة في فندق، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبياً ليصل إلى 1.5 أو أكثر. (جامعة الدول العربية: 2005، ص15-16)

وفي فلسطين يمكن اعتبار التشغيل في المجال السياحي أنه يتطور عبر الزمن، ومن جهة أخرى تعتبر هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بما تملكه فلسطين من مقومات وإمكانات، فقد بلغ عدد العاملين في المؤسسات السياحية في فلسطين (مباشر وغير مباشر) 15,108 عامل ذكر و 882 أنثى، بينما بلغت تعويضات العاملين الذكور \$54,345 ألف دولار، وتعويضات العاملين الإناث بلغت \$5,410 ألف دولار. (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2013)

ويساهم رفع القدرة التشغيلية في القطاع السياحي الفلسطيني إلى تحسن المستوى المعيشي للسكان والمساهمة في تحقيق الرفاه الاجتماعي لهم، ويتطلب هذا تضافر الجهود واستراتيجيات وخطط تنموية شامل للاهتمام بالقطاع السياحي الفلسطيني حتى يتمكن من أن يكون قطاعاً رائداً يساهم في الوصول إلى الدولة الفلسطينية إلى مصاف الدول المتقدمة.

#### 7- أنماط السياحة في قطاع غزة (حماد: 2011، ص 208-210):

**أولاً/ السياحة السياسية:** ويقصد بهذا النمط من السياحة تلك التي تتم بقصد الاشتراك في حدث ذي أهمية فذة، كتنويع ملكة بريطانياً مثلاً الذي اجتذب الألوف من الزائرين الأجانب إلى لندن (الحوري، والدباغ: 2001، ص 74). ويتضمن هذا النوع من السياحة الاشتراك في المناسبات أو الأحداث السياسية، حيث تتيح بها ما يصاحبها من تسهيلات السفر ومهرجانات واحتفالات فرصة مغرية على

السياحة. وشهد قطاع غزة عشرات المناسبات السياسية التي تساعد على الترويج لصناعة السياحة، سواء كانت الداخلية أو الخارجية، ولعل أبرز مثال على ذلك قدوم آلاف الصحفيين والزوار لتغطية وصول الرئيس الفلسطيني الراحل لمعبر رفح، وكذلك تغطية الأحداث السياسية التي تعيشها فلسطين في الانتفاضتين الأولى والثانية والمستمرة ليومنا الحاضر.

**ثانياً/ السياحة الاقتصادية:** وهي التي تشمل بصفة خاصة الرحلات بمناسبة المعارض الدولية، كما تشمل السياحة المهنية التي قد لا تتدرج تحت نمط من أنماط السياحة، ومع ذلك يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن هذه السياحة أو السياحة بقصد إنجاز الأعمال تنبثق عنها أو تترتب عليها حركة سياحية هامة. فالمناسبات والمهرجانات الاقتصادية لا تجتذب مشترين فحسب، بل إنها بسبب المزايا وتسهيلات السفر التي تمنح للراغبين في حضورها، والبرامج الاجتماعية التي تعد لها تجذب أيضاً أعداداً كبيرة من المتشوقين لمشاهدتها، كما أن المنشآت الصناعية الكبيرة كمحطات القوة الكهربائية والمناطق التي تطبق فيها تجارب استغلال زراعي أو صناعي رائدة تعري في غالب الأحيان على زراعتها. وقد شهد قطاع غزة منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إقامة فعاليات سياحية لم تحفز النشاط السياحي بشكل ملحوظ لعدم وجود الخبرة اللازمة لتنظيم مثل هذه الفعاليات، مثل مهرجان الزهور السنوي، ومهرجان مايو الفني، ومعارض الكتب، ومعارض المنتجات الوطنية والمستوردة. ولا شك أن تنشيط هذه المهرجانات يشكل حافزاً لتنشيط السياحة في قطاع غزة.

**ثالثاً/ السياحة الدينية في غزة:** يمتلك قطاع غزة العديد مقومات السياحة الدينية سواء بالنسبة للمسلمين أو المسيحيين وغيرهم مثل العديد من المساجد التاريخية مثل المسجد العمري، ومسجد سيد هاشم، وزاوية الشيخ أحمد البدوي، ومسجد ابن عثمان، ومقام الشيخ أبو العزم، ومقام خليل الرحمن، وكنيسة القديس بورفير بوريوس، وغير ذلك الكثير من المقومات الدينية، فضلاً عن المهرجانات الدينية الدولية التي أقيمت، مثل: المهرجانات التي تقيمها وزارة الأوقاف والشئون الدينية لحفظ القرآن الكريم.

**رابعاً/ السياحة الاجتماعية:** وهدفها الأساسي زيارة الأصدقاء والمعارف (مقابلة، وذيب، 2000، ص 48). ويمكن تحفيز هذا النمط من السياحة لتشجيع آلاف الأقارب و الأصدقاء والمعارف لزيارة قطاع غزة، سيما بعد تولي السلطة الفلسطينية مقاليد الأمور في قطاع غزة ومعبر رفح الحدودي.

**خامساً/ سياحة الشباب:** وهو شكل خاص من السياحة يمكن فصله عن بقية الأنماط للتركيز على العناية الخاصة التي تعطى له بسبب أهداف الترويجية والإعلامية. وقد شهدت السنوات الماضية العديد من مخيمات الشباب الدولية التي أقامتها وزارة الشباب والرياضة، والتي تضمنت جلب

#### واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

المئات من الشباب من مختلف الجنسيات وأصبحت الفرصة الآن مواتية للاهتمام بهذا النمط السياحي في قطاع غزة.

**سادساً/ السياحة الصيفية:** وهي السياحة التي تعقد أثناء أشهر الصيف، والشمس هنا ترتبط بالسياحة والاستحمام في البحر كعامل أساسي، وهذا النوع من السياحة تزاوله جماعات كبيرة. ويمكن أن يمارس هذا النمط من السياحة باعثاً على تنشيط السياحة الداخلية، والاهتمام بالمظاهر العمرانية المنتشرة على امتداد الساحل، ووقف للانتهاكات والاعتداءات على شواطئ البحر.

**سابعاً/ سياحة المؤتمرات في غزة:** وهي من الأنماط السياحية الحديثة في العالم بشكل عام، وفلسطين بشكل خاص. وارتبط هذا النوع من السياحة بالتطور الكبير الذي شهده العالم على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية، مما أدى إلى تطور كافة أشكال العلاقات بين دول العالم. ويستخدم اصطلاح مؤتمر على اجتماع يحضره أطراف متعددة لتحقيق غرض ما سياسي، علمي، فني أو مهني (بظاظو: 2009، ص271). وشهد قطاع غزة النتام العديد من المؤتمرات خاصة في السنوات الأولى لقيام السلطة الوطنية في مجالات متعددة اقتصادية وسياسية وطبية وعلمية.. إلخ، وما زالت حتى يومنا هذا، مما كان له أكبر الأثر في تنشيط الحركة السياحية في منطقة الدراسة.

**ثامناً/ سياحة كسر الحصار والجدار الفاصل:** تعتبر سياحة كسر الحصار من الأنواع السياحية التي اشتهرت بها فلسطين وخصوصاً قطاع غزة، حيث أدى الحصار (الإسرائيلي) الشامل لقطاع غزة وعزله جغرافياً عن العالم الخارجي إلى تشجيع هذا النوع من السياحة تحدياً للغطرسة (الإسرائيلية)، حيث قامت العديد من المؤسسات الدولية والشعبية بتنظيم رحلات سياحية لكسر الحصار عن غزة، فضلاً عن وجود جوّ من المغامرات في مثل هذا النوع من السياحة، كذلك سياحة مقاومة جدار الفصل العنصري الذي أقامه الاحتلال ليفصل الضفة الغربية عن فلسطين التاريخية المحتلة عام 1948، حيث يأتي السياح المناهضين للعنصرية والعنجهية (الإسرائيلية) لمشاركة أبناء فلسطين في تصديهم واحتجاجاتهم السلمية لإزالة هذا الجدار العنصري (مقداد: 2012، ص5).

#### 8- السوق السياحي الفلسطيني:

يعتبر السوق السياحي في قطاع غزة من الأسواق التي تشتمل من قلة الفنادق السياحية، ويمكن اعتبار هذا سوق "احتكار القلة"، ويتميز هذا السوق بالخصائص التالية:

1. قلة المنشآت التي تملك حصة كبيرة من السوق. إذ بلغ عدد الفنادق السياحية العاملة في

قطاع غزة 12 فندقاً حسب بيانات وزارة السياحة والآثار 2013.

2. المنافسة غير السعرية. حيث تتقارب أسعار الخدمات السياحية في غالبية الفنادق العاملة بقطاع غزة في السعر، إلا أنها تختلف من حيث جودة المنتج أو الخدمة في بعض الأحيان.

3. العوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى السوق. إذ هناك العديد من الأمور تحد من دخول مستثمرين جدد إلى السوق السياحي الفلسطيني سواءً من المستثمرين المحليين أو العرب والأجانب. إذ إن سوء الأوضاع السياسية في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي أدت إلى قيام بعض الفنادق باستغلال أجزاء من الفندق لأغراض أخرى تساعد في تعويض خسائر الحصار المفروض على قطاع غزة.

### 9- الاستثمار السياحي في قطاع غزة:

الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتجديد الثروات القائمة، وهو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية التي تتمثل في الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار والاستثمار. وتؤكد الدراسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدلات الادخار تساعد على ارتفاع معدلات الاستثمار، والذي يؤدي إلى معدل نمو أكبر والعكس بالعكس (زريق: 2001، ص1).

وكان لتطور حجم الاستثمارات السياحية تأثيراً واضحاً على تطور صناعة السياحة على المستوى العالمي. ويتجلى ذلك في الزيادة الملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي منذ العقد الأخير من القرن الماضي. وتؤكد بيانات المنظمة العالمية للسياحة أن حوالي 85% كانت استثمارات متبادلة بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي واليابان. أما الجزء الباقي للدول النامية يتركز على عددٍ محدود منها لا يزيد إلا قليلاً على عدد أصابع اليد الواحدة (Ashe: 2005, p68).

ويظلّ تطور الاستثمارات السياحية متوقفاً على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، وعلى مدى قوة عناصر الجذب السياحي، وعلى الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا المجال (حمارنة: 1996، ص27).

ويعتبر حجم الاستثمار في القطاع السياحي الفلسطيني استثمار قليل، حيث يتركز الاستثمار السياحي في الفنادق والمطاعم والمنتجعات السياحية المنتشرة على ساحل قطاع غزة (نصر: 2008، ص3).

وبلغ حجم الاستثمار في القطاع السياحي الفندقي في قطاع غزة \$84060207. كما وبلغ متوسط الإيرادات السنوية للفنادق ما يقارب (\$327653) للفندق الواحد (الدراسة الميدانية للباحثون).

#### واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

ويرى الباحثون أن الاستثمار في القطاع السياحي الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة يمكن أن يكون واعداً إذا ما توفرت له الظروف السياسية المناسبة وكذلك الاستقرار الأمني المطلوب، حيث لوحظ في فترات الاستقرار الأمني إنشاء فنادق دولية في قطاع غزة، مثل فندق الموفنبيك، الذي كان مخططاً لإنشائه قبل اتفاقية أوسلو للتسوية مع (إسرائيل) إلا أنه بدء إنشائه عام 1997، من قبل الشركة المالكة للسلسلة الفنادق العالمية (الموفنبيك)، ونظراً للظروف السياسية في قطاع غزة خصوصاً وبعد الانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة عام 2005 تم افتتاح الفندق للعمل في قطاع غزة؛ إلا أن الظروف الفلسطينية الداخلية بعد ذلك التي تلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2006، وما تبعها من انقسام سياسي بين شطري الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود خلاف آخر على التصنيف الدولي للفندق المذكور، حيث إن سلسلة الفنادق الموفنبيك تصنف بـ خمس نجوم، إلا أنها لم تصنف كذلك في قطاع غزة نظراً للوائح الديني بتحريم البيع أو المتاجرة بالخمور، وبعض العادات والتقاليد الاجتماعية أجبرت إدارة السلسلة العالمية لفنادق الموفنبيك ببيع الفندق الذي بلغ رأس ماله ما يقارب 37 مليون دولار، إلى الشركة الفلسطينية القابضة "باديكو"، وقامت الأخيرة بتأجير الفندق على حاله إلى شركة الأركميند الأسبانية، وهي سلسلة فنادق عالمية أيضاً؛ إلا أنها بعد عام واحد لم تقم بتجديد التعاقد وانسحبت، وأبقى الفندق ملكاً لشركة باديكو، وتم تغيير اسم الفندق إلى (فندق المشتل) (المصري: 2013).

#### 10- القطاع الفندقي في غزة:

يعتبر القطاع الفندقي هو العنصر الأساسي الداعم للسياحة، فلا سياحة بدون قطاع فندقي. ويحتوي قطاع غزة على مجموعة من الفنادق السياحية والبالغ عددها 12 فندقاً سياحياً، ونقصد بالفندق هنا الفنادق التي تقدم خدمة المبيت، إذ يوجد مجموعة من الفنادق الغزية التي لا تقدم خدمة المبيت، حيث يبلغ عدد الغرف الفندقية في قطاع غزة ما يزيد عن 480 غرفة، تحتوي على ما يزيد عن 780 سريراً. وتتركز جميع فنادق القطاع في مدينة غزة، لما لهذه المدينة من أهمية، فهي المركز التجاري للقطاع، وتمتد الفنادق على طول الساحل الموازي للمدينة من منطقة ميناء الصيادين جنوباً حتى أرض السودانية شمال بحر مدينة غزة، وفيما يلي قائمة بهذه الفنادق في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): قائمة بالفنادق العاملة في قطاع غزة (الباحثون: 2013)

م	اسم الفندق	م	اسم الفندق
1.	فندق المشتل	7.	فندق فلسطين
2.	فندق المتحف	8.	فندق البيش
3.	فندق الديرة	9.	فندق الروتس
4.	فندق القدس الدولي	10.	فندق الكومودور
5.	فندق غزة الدولي	11.	فندق جراند بالاس
6.	فندق آدم		

#### خصائص القطاع الفندقي في محافظات غزة:

من خلال الدراسة الميدانية، تم إضافة جزء في نهاية الاستبانة يتعلق بالبيانات الخاصة بهذه الفنادق، وتم توجيه الأسئلة فيها إلى المدير العام للفندق أو من ينوب عنه، وهذه المعلومات تعتبر إحصاءات من شأنها المساهمة في إعطاء تبيان حقيقية القطاع الفندقي في غزة والتي تثرى في هذا البحث الجزء المتعلق بالقطاع الفندقي المحلي في غزة. والجدول التالي رقم (2) يبين خصائص الفنادق بقطاع غزة والتي تمت جمعها من خلال الدراسة الميدانية.

جدول رقم (2): المتوسط الحسابي لبعض متغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي
عدد الغرف	42.91837
عدد الأسرة	70.04082
متوسط عدد النزلاء أسبوعياً خلال الثلاث شهور الماضية	36.36735
عدد الكراسي	387.2222
عدد العمال الدائمين	24.65306

بلغ متوسط عدد الغرف الفندقية لفنادق قطاع غزة (42.9) غرفة فندقية للفندق الواحد، وتتوافق هذه النسبة مع بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إذ بلغ متوسط الغرف الفندقية في قطاع غزة (42.5) غرفة للفندق الواحد. كما وتوافقت النسبة أيضاً مع عدد الأسرة، حيث بلغ متوسط عدد الأسرة للفندق الواحد بقطاع غزة (71.9) سرير للفندق الواحد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2010، ص27).

وقد بلغ متوسط عدد النزلاء أسبوعياً خلال الثلاث شهور الماضية لجمع البيانات أي (أغسطس، سبتمبر، أكتوبر 2013) ما قيمته (36.4) نزيل خلال الثلاث شهور للفندق الواحد، وتم إيجاد هذه



واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

النسبة بجمع متوسط عدد النزلاء في الأسبوع الواحد وضرب القيمة في 12 أسبوع (3شهور) للحصول على المتوسط أعلاه.

- هل يحتوي الفندق على مطعم؟

جدول رقم (3): هل يحتوي الفندق على مطعم

هل يحتوي الفندق على مطعم	التكرار	النسبة المئوية
نعم	7	64%
لا	4	36%
المجموع	11	100.0

يبين جدول رقم (3) أن 64% من الفنادق تحتوي على مطعم بينما 36% من الفنادق لا تحتوي على مطعم.

- التصنيف السياحي للفندق:

جدول رقم (4): التصنيف السياحي للفندق

التصنيف السياحي للفندق	التكرار	النسبة المئوية
شعبي	0	0.0
نجمة واحدة	0	0.0
نجمتين	1	9.09%
ثلاث نجوم	2	18.2%
أربع نجوم	2	18.2%
خمس نجوم	1	9.09%
لا يوجد تصنيف	5	45.4%
المجموع	11	100.0

يبين جدول رقم (4) أن 9.09% من الفنادق التصنيف السياحي للفندق "نجمتين"، و 18.2% من الفنادق التصنيف السياحي للفندق "ثلاث نجوم"، و 18.2% من الفنادق التصنيف السياحي للفندق "أربع نجوم"، و 9.09% من الفنادق التصنيف السياحي للفندق "خمس نجوم"، و 45.4% من الفنادق "لا يوجد لها تصنيف". وإجمالاً، إن التصنيف الحالي للفنادق الفلسطينية بشكل عام هو تصنيف قديم، حيث تعمل وزارة السياحة والآثار على تصنيف جديد للفنادق السياحية في فلسطين بصفة عامة تأتي نتائج في بدايات العام الحالي.

- هل يوجد في الفندق زاوية لبيع المشغولات التراثية الفلسطينية اليدوية؟

جدول رقم (5): بيع المشغولات

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	6	54.5%
لا	5	45.5%
المجموع	11	100.0

يبين جدول رقم (5) أن 54.5% من الفنادق يوجد فيها زاوية لبيع المشغولات التراثية الفلسطينية اليدوية بينما 45.5% من الفنادق لا يوجد فيها زاوية لبيع المشغولات التراثية الفلسطينية اليدوية.

- ملكية الفندق:

جدول رقم (6): ملكية الفندق

ملكية الفندق	التكرار	النسبة المئوية
قطاع عام	0	0.0
قطاع خاص	11	100.0
قطاع مشترك	0	0.0
المجموع	11	100.0

يتربع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال السياحي في قطاع غزة، وهذا يعطي فرصة جيدة لأن تلعب الاستثمارات الخاصة دوراً هاماً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يوجد هناك استثمارات سياحية حكومية ومشاركة في القطاعات السياحية عالمياً وإقليمياً.

- جنسية مالك/ي الفندق:

جدول رقم (7): جنسية مالك/ي الفندق

جنسية مالك/ي الفندق	التكرار	النسبة المئوية
فلسطيني	11	100.0
عربي	0	0.0
أجنبي	0	0.0
متعدد الجنسيات	0	0.0
المجموع	11	100.0

يبين جدول رقم (7) أن جميع الفنادق يمتلكها فلسطينيين، ويدل هذا على عزوف الاستثمارات من أصل غير فلسطيني نتيجة عدم الاستقرار السياسي والأمني في قطاع غزة.

- شركة الإدارة:

جدول رقم (8): شركة الإدارة

شركة الإدارة	التكرار	النسبة المئوية
الجهة المالكة	9	81.8%
شركة إدارة خاصة	2	18.2%
<b>المجموع</b>	<b>11</b>	<b>100.0</b>

يبين جدول رقم (8) أن 81.8% من الفنادق شركة الإدارة هي "الجهة المالكة"، و18.2% من الفنادق شركة الإدارة هي "شركة إدارة خاصة".

- نوع شركة الإدارة الخاصة:

جدول رقم (9): نوع شركة الإدارة الخاصة

شركة الإدارة	التكرار	النسبة المئوية
شركة إدارة محلية	2	18.8%
شركة إدارة عربية	0	0.0
شركة إدارة أجنبية	0	0.0
<b>المجموع</b>	<b>2</b>	<b>18.8%</b>

يتضح من البيانات في الجدولين السابقين أن غالبية الفنادق العاملة في قطاع غزة تديرها الشركة المالكة نفسها، وكذلك جزء قليل تديره شركة خاصة محلية. ويعزو الباحثون ذلك إلى أن بعض الفنادق قامت بتأجير الفندق لإدارات أخرى بسبب تيردي الأوضاع السياسية في قطاع غزة. وقلة الإيرادات.

- يعد ترخيص الفندق السياحي -حسب تجربتكم- في فلسطين:

والجدول التالي يوضح إجابات المبحوثين حول السؤال أعلاه بالتفصيل:

جدول رقم (10): ترخيص الفندق السياحي

ترخيص الفندق السياحي	التكرار	النسبة المئوية
أمر معقد ويستغرق زمن وجهد كبير	2	9.09%
أمر سهل جداً ويستغرق زمن قصير	0	0.0
أمر عادي ويستغرق زمن منطقي	7	63%
يحتاج لتعديل في التشريعات والأسلوب	3	27.1%
<b>المجموع</b>	<b>11</b>	<b>100.0</b>

يبين جدول رقم (10) أن 9.09% من عينة الدراسة يعتقدون بأن ترخيص الفندق السياحي هو "أمر معقد ويستغرق زمن وجهد كبير"، و63% من عينة الدراسة يعتقدون بأن ترخيص الفندق السياحي هو "أمر عادي ويستغرق زمن منطقي"، و 27.1% من عينة الدراسة يعتقدون بأن ترخيص الفندق السياحي "يحتاج لتعديل في التشريعات والأسلوب".

ويرى الباحثون أنه ومما سبق نجد أن هناك قصور في التشريعات وتعميد في زمن الترخيص السياحي، وهذا يُشكّل أحد الأسباب التي لم تُفسح المجال بعد أمام القطاع السياحي ليلعب دوره الحقيقي كمحركٍ فعليٍّ للقطاع السياحي- من وجهة نظر أصحاب الفنادق السياحية-، والتحليل السابق يُفيد بضرورة إعادة النظر بالتشريعات والقرارات الخاصة بالترخيص السياحي والأساليب التي تتبناها الجهات الحكومية لاستكمال عملية الترخيص بمراحلها المختلفة، لأنّ عملية الترخيص السياحي وأسلوب تنفيذها تلعبُ في حدّ ذاتها دوراً ثنائيّ الاتجاه، فكلما زادت المرونة والديناميكية في الترخيص السياحي وقصرت مدة تنفيذه كلما شجع ذلك على تنشيط حركة الاستثمار السياحي والعكس بالعكس.

#### - ما وضع المنافسة بين الفنادق السياحية التي تعملون في إطارها؟

جدول رقم (11): ما هو وضع المنافسة بين الفنادق السياحية التي تعملون في إطارها

النسبة المئوية	التكرار	ما هو وضع المنافسة بين الفنادق السياحية التي تعملون في إطارها
36.4%	4	منافسة قوية جدا
27.2%	3	منافسة عادية
18.2%	2	منافسة ضعيفة
18.2%	2	لا يوجد منافسة
100.0	11	المجموع

يبين جدول رقم (11) أن 36.4% من الفنادق تواجه "منافسة قوية جدا"، و27.2% من الفنادق تواجه "منافسة عادية"، و18.2% من الفنادق تواجه "منافسة ضعيفة"، و18.2% من الفنادق "لا يوجد منافسة".

#### 11- خسائر القطاع السياحي في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي (وزارة التخطيط: 2010):

نتيجة للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة منذ عام (2008-2010) فقد أصاب القطاع السياحي شلل كامل وأوشكت شركات ومكاتب السياحة والسفر والبالغ عددها 39 شركة ومكتب على الإفلاس نتيجة إغلاق المعابر وعدم حرية السفر، كما أصاب الضرر أصحاب الفنادق السياحية والبالغ

واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

عددها 11 فندق سياحي، وتدننت نسبة الإشغال الفندقية إلى الصفر نتيجة إغلاق المعابر وتأثرت المطاعم السياحية والبالغ عددها 35 مطعم سياحي وأصبحت جميعها مهددة بالإغلاق نتيجة عدم تغطية المصاريف الجارية اليومية مما أدى إلى فقدان أكثر من 500 عامل لعملهم في المنشآت السياحية.

كما أدى الحصار الخانق إلى ضياع فرص الاستثمارات في التنمية السياحية وهروب الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى الخارج وتوقفت السياحة الداخلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وتوقف السياحة الفلسطينية من المغتربين بالدول العربية والخارج.

وقامت قوات الاحتلال خلال فترة الحرب على غزة باستهداف الفنادق والتي تقع على شاطئ غزة وبلغ عدد المنشآت السياحية المستهدفة 39 منشأة، وبلغت الخسائر المباشرة للقطاع السياحي نتيجة الحرب حوالي 6.7 مليون دولار أمريكي. والجدول التالي يوضح الخسائر التي تعرض لها القطاع السياحي الفلسطيني في قطاع غزة لعام 2010. والجدول رقم (12) يوضح خسائر قطاع السياحة والآثار في قطاع غزة حسب المنطقة الجغرافية.

جدول رقم (12): توزيع خسائر قطاع السياحة والآثار في قطاع غزة حسب المنطقة الجغرافية (بالمليون

دولار)

ب	السياحة والآثار	الشمال	غزة	الوسط	الجنوب	المجموع
أ - الخسائر المباشرة						
	فنادق	3.00	2.34	-	-	5.34
	مطاعم	0.01	1.01	0.04	-	1.05
	صالات	0.26	0.02	-	-	0.28
1	مجموع السياحة	3.27	3.36	0.04	-	6.67
2	الآثار	-	-	0.01	-	0.01
	مجموع الخسائر المباشرة	3.268	3.364	0.048	-	6.7
ب - الخسائر غير المباشرة						
3	فرص عمل فقدت	0.30	0.50	-	-	0.80
	مجموع الخسائر غير المباشرة	0.30	0.50	-	-	0.80
ج - تكلفة الفرصة البديلة						
1	توقف الإنتاج والدخل خلال الفترة القادمة	0.30	0.40	-	-	0.70
2	خسائر GDP لهذا القطاع	0.30	0.60	0.10	-	1.00
	مجموع تكلفة الفرصة البديلة	0.60	1.00	0.10	-	1.70
	المجموع الكلي لخسائر السياحة والآثار	4.2	4.9	0.1	-	9.2

(الحصار على قطاع غزة وإنجازات الحكومة في مواجهته: نشرة وزارة التخطيط-غزة 2010)

### حركة القوافل والوفود المساندة لكسر الحصار عن قطاع غزة (وزارة التخطيط: 2013):

بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية في 2006 التي أسفرت عن فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس وتشكيلها الحكومة العاشرة، فرض الاحتلال الإسرائيلي والرباعية الدولية حصاراً على قطاع غزة، وشدّد الاحتلال هذا الحصار في حزيران/يوليو للعام 2007، ليشمل هذا الحصار إغلاق كافة المعابر التجارية ومعابر الأفراد.

انقطع سكان قطاع غزة عن العالم الخارجي جراء هذا الحصار، كما ومنعت المواد الغذائية، والأدوية والمعدات الطبية، والمحروقات اللازمة لتشغيل شركة الكهرباء ووسائل المواصلات المختلفة من الوصول لقطاع غزة، مما أظهر معاناة واضحة للسكان.

إن اشتداد هذا الحصار و بروز آثاره الإنسانية وتنامي الاحتياجات الأساسية لسكان قطاع غزة حرك ضمائر الناشطين في البلدان المختلفة سواء كانوا مؤسسات أو أفراد أو برلمانات و حتى بعض الحكومات للتضامن مع قطاع غزة ومساندته لكسر الحصار. وكانت هذه القوافل تتشكل إما بقوافل برية عن طريق معبر رفح الدولي، أو بحرية عبر مياه بحر غزة، والتي أدت إلى اعتراض (إسرائيل) للعديد من القوافل البحرية وإصابة وقتل من فيها من المتضامنين الأجانب كما حصل في مجزرة أسطول الحرية (سفينة مرمرة)\* التركية.

واتخذت هذه القوافل في بدايتها شكل مساعدات غذائية وطبية عبر معبر رفح البري من جهات متضامنة عربية وأجنبية، إلى أن أصبحت بشكل وفود بشرية ومتضامنين أجانب وعرب على متن هذه القوافل، وأدى وجودهم إلى نمو الحركة السياحية.

إن أعداد الوافدين في قوافل كسر الحصار أثر بشكل إيجابي على تنمية الحركة السياحية بفنادق قطاع غزة، حيث شهدت الحركة السياحية في تلك الفترة نمواً ملحوظاً، حيث كان هذا النمو يتأرجح صعوداً وهبوطاً مع أعداد المتضامنين الأجانب والعرب في سفن كسر الحصار على غزة (مقابلة مع عدد من مدراء الفنادق: 2013). والإحصاءات التالية توضح أعداد المتضامنين في قوافل كسر الحصار على قطاع غزة.

\* هي اعتداء عسكري قامت به القوات الإسرائيلية وأطلقت عليه اسم عملية نسيم البحر أو عملية رياح السماء، مستهدفةً به نشطاء سلام على متن قوارب تابعة لأسطول الحرية، وقامت بقتل وجرح من فيها.

## 12- فرص التنمية السياحية في قطاع غزة:

### تعريف التنمية السياحية:

يعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي؛ فالخطط العلمي للتنمية السياحية هو السبيل الوحيد لتحقيق التنسيق والتواءم بين مختلف القطاعات وإيجاد التوازن بين المطالب المتنافسة والمتعارضة أحياناً على قاعدة الموارد المحدودة وتعظيم النتائج والآثار الإيجابية للتنمية السياحية مع تخفيف النتائج والآثار السلبية. (البكري: 2004، ص61)

هناك أنواع عديدة للتنمية السياحية والتي يرى الباحثون أن أهمها: (البكري: 2004، ص67)

1. **التنمية السياحية الشاملة:** تنمية شاملة للنهوض بجميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضارية والسكانية الموجودة في البلاد، وهي التنمية المنشودة التي تهدف إليها كثير من الدول وتسعى للوصول إليها وتتطلب الكثير من الجهد والعمل والأموال.

2. **التنمية السياحية المستدامة:** تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة ومخططة داخل إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم من الدولة تجتمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية أو أيهما. (عراقي، وآخرون: 2007، ص4)

وتعرف منظمة السياحة العالمية التنمية السياحية المستدامة على أنها "التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الايكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية" (WTO, 1995, P:8).

والجدول رقم (13) يوضح المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة، والتنمية السياحية التقليدية.

جدول رقم (13): مقارنة بين التنمية السياحية التقليدية والمستدامة

التنمية السياحية التقليدية	التنمية السياحية المستدامة
<b>مفاهيم عامة</b>	
تنمية سريعة	تنمية تتم على مراحل
ليس لها حدود	لها حدود وطاقة استيعابية معينة
قصيرة الأجل	طويلة الأجل
سياحة الكم	سياحة الكيف
إدارة عمليات التنمية من الخارج	إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
<b>استراتيجيات التنمية</b>	
تنمية بدون تخطيط	تخطيط أولاً ثم تنمية بعد ذلك
تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة	تخطيط شامل متكامل
التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات	مراعاة الشروط البيئية في البناء وتخطيط الأرض
مباني حضرية تقليدية	أنماط معمارية محلية
برامج وخطط لمشروعات	برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة

عراقي، محمد (2003)، إدارة الموارد السياحية- دراسة حالة على ساحل البحر الأحمر في مصر، ص 62

التنمية السياحية المستدامة من واقع التجارب العالمية:

أولاً- تجربة غانا (WTO, 1999, pp 49-51):

المشكلة: عدم وجود استراتيجية شاملة للتنمية السياحية في غانا مناسبة للمجتمع المحلي.

مفهوم التنمية السياحية المستدامة: التخطيط لتنمية سياحية تحافظ على التراث البيئي والتاريخي والثقافي في غانا.

البرامج والإجراءات التي تم القيام بها:

1. إعداد خطة للتنمية السياحية على المستوى القومي.
2. إعداد برنامج عمل وخطة للتمويل المالي للتنمية السياحية.
3. تحديد مشروعات التنمية السياحية ذات الأولوية في التنفيذ وإعداد دراسات الجدوى المختلفة لها.
4. القيام بالدراسات والأبحاث الخاصة بتدريب العاملين بالأجهزة الحكومية العاملة في القطاع السياحي وقطاع الأعمال السياحي.



#### واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

5. تخصيص مبالغ نقدية وفرض رسوم دخول إلى المزارات السياحية للإنفاق على برنامج الحماية لهذه المناطق.
  6. التخطيط والتنمية السياحية لمباني القرن التاسع عشر ذات الأهمية التاريخية.
  7. برنامج لحماية الحياة البرية عن طريق إنشاء منتزهات قومية بوصفها محميات طبيعية مثل منتزه كاكوم القومي.
  8. تنمية مراكز للصناعات الحرفية المحلية في القرى يتم إدارتها بواسطة القرويين.
- النتائج التي ترتبت على هذه التجربة:**

1. خلق فرص للعمالة ومزيد من الدخول عن طريق فرض رسوم دخول إلى الآثار والأماكن المحمية وكذلك من بيع التحف والتذكارات المحلية.
2. قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بمنح إعانات مالية بصفة منتظمة للتشجيع على استمرارية هذه البرامج.
3. خلق سوق جديد للسياحة في غانا ممثل في السياحة العرقية (سياحة الحنين للماضي Ancestral Tourism)، وذلك بقيام السائحين الأمريكيين من أصل أفريقي بزيارة مراكز بيع العبيد التي تم فيها بيع أجدادهم الزوج وترحيلهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

#### الدروس المستفادة من هذه التجربة:

ويرى الباحثون يمكن الاستفادة من هذه التجربة في كيفية المحافظة على التراث الطبيعي والتاريخي الفلسطيني، والمحافظة على المناطق الأثرية الموجودة في فلسطين -قطاع غزة منطقة الدراسة، فمثلاً يمكن استقطاب السياح من كافة مناطق العالم باعتبار فلسطين مهد الديانات السماوية الثلاث، وكذلك استقطاب السياح الفلسطينيين المهجرين في الخارج تماشياً مع سياحة الحنين إلى الماضي، حيث هجروا من فلسطين بعد الاحتلال الإسرائيلي وهجرة عام 1948م.

ثانياً- تجربة الحاجز المرجاني العظيم بأستراليا (Biliana, Knecht: 1998, p225)

**المشكلة:** تداخل النشاطات الاقتصادية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد في المنطقة.  
مفهوم التنمية السياحية المستدامة: التخطيط الاستراتيجي لتنمية سياحية متكاملة لأعظم حاجز مرجاني في العالم.

### ما تم اتخاذه من خطوات:

1. إعلان المنطقة محمية بحرية طبيعية متعددة الاستخدام في عام 1975، وتسجيلها كتراث عالمي في 1981، وتصنيفها كمنطقة ذات حساسية خاصة في عام 1990 طبقاً لمعايير منظمة الملاحة العالمية.
2. وضع المنطقة تحت إشراف ومتابعة أكبر سلطة حكومية وهي الكومنولث الأسترالي.
3. وضع خطة استراتيجية طويلة الأجل للمنطقة لمدة 25 سنة بدأت منذ عام 1994 وسوف تنتهي عام 2019.
4. وضع خطة قصيرة الأجل لمدة 5 سنوات بتمويل 100 مليون دولار سنوياً لإدارة المنطقة.
5. تقسيم المنطقة إلى مناطق أصغر بنظام Sub-Systems لكل منها استخدام خاص بها مما يساعد على عدم تداخل النشاطات مع توفير الخرائط والأدلة المناسبة.

### النتائج التي تترتبت على هذه التجربة:

1. تطورت السياحة بالمنطقة من المستوى العادي والعائلي إلى السياحة المعتمدة على تكنولوجيا عالية ومستوى تسويقي رفيع.
2. تحقيق دخل سنوي يقدر بـ 700 مليون دولار من الرياضات البحرية.
3. تحقيق حوالي 400 مليون دولار سنوياً من الصيد التجاري والترفيهي والتقليدي للأسماك.

### الدروس المستفادة من هذه التجربة:

ويرى الباحثون أنه من الضروري اتباع أفضل الأساليب في إدارة المحميات الطبيعية البحرية على الساحل، ويمكن أيضاً تطوير نشاط الصيد على شاطئ بحر غزة، إضافة إلى أهمية استخدام أساليب جديدة وطرح أفكار لجعل واد غزة محمية طبيعية مهمة لما تحتويه من عناصر بيئية مهمة كالطيور المهاجرة بأنواعها والكائنات الأخرى التي تعيش بها.

### ثالثاً/تجربة الفلبين (WTO, 1993, p110):

المشكلة: تلوث البيئة البحرية الناتج عن الأخطاء المترتبة على ممارسة الصيد بمختلف أشكاله التجاري ومنها السياحي.

مفهوم التنمية السياحية المستدامة: وضع قوانين الصيد موضع التنفيذ للحفاظ على الحياة البحرية، وتحسين معيشة العائلات التي تعتمد على الصيد، وذلك من خلال المشاركة الشعبية للمجتمع المحلي.

### الإجراءات التي تم اتخاذاها:

1. إنشاء اتحاد يتكون من 115 صياد يشرفون على عمليات الصيد.

#### واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

2. إعداد برنامج للتوعية البيئية البحرية وكيفية الحفاظ عليها.
3. إنشاء شعاب مرجانية صناعية في 16 موقع باستخدام إطارات العربات المستخدمة.
4. إعادة زراعة مستنقعات المانجروف في 8 مواقع.
5. خلق مصادر رزق جديدة مثل حرفة الزراعة وجمع المحار، ووضع هياكل صخرية لتتجمع حولها الأسماك وتنمو فيها الشعاب المرجانية.

#### النتائج التي ترتبت على هذه التجربة:

مزيد من الحماية للبيئة البحرية وتحسين الأحوال المعيشية للصيادين والسكان المحليين.

#### الدروس المستفادة من هذه التجربة كما يراها الباحثون:

1. العمل على تنويع النشاطات الاقتصادية في المناطق الساحلية وعدم اقتصرها على النشاط السياحي فقط.
  2. تبني الأساليب المختلفة لحماية المكون الأيكولوجي/ البيئي في المناطق الساحلية بأشكاله المختلفة من شعاب مرجانية وغيرها.
  3. العمل على حماية البيئة البحرية من مياه الصرف الصحي التي تصب في البحر بابتكار طرق أخرى لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي أو مياه الأمطار المجمعة في عمليات أخرى كالري الزراعي وغيره.
  4. إمكانية الاستفادة من التجربة كما هي لما لها من أهمية كبرى تتطابق مع واقع قطاع غزة وخاصة لتطوير قطاع الصيد والحفاظ على البيئة البحرية.
  5. المحافظة على البيئة الساحلية وإنقاذ منطقة معسكر الشاطئ التي طغت مياه البحر على ساحلها في المنطقة الممتدة من ميناء الصيادين جنوباً إلى منطقة السودانية شمالاً، حيث أثر بناء ميناء الصيد على حسر الرمال التي تجلبها الرياح الشمالية الغربية التي تهب على فلسطين في المنطقة الساحلية وعمل على انحسارها جنوب الميناء في المنطقة المذكورة مما عمل على ارتفاع منسوب المياه وغمر الساحل بالمياه بشكل كامل مما منع الاستفادة نهائياً لأي نشاط ترفيهي أو صيد في هذه المنطقة.
- من تحليل التجارب العملية السابقة يتضح لنا أنها جميعاً تخاطب التنمية السياحية المستدامة بمداخل مختلفة، فمنها ما يخاطب التخطيط للتنمية السياحية المستدامة باعتبارها سياسة شاملة على نطاق الإقليم أو الدولة ككل، ومنها ما يخاطب جزئية معينة من التخطيط محل الاهتمام، فقد تكون المشاركة الشعبية للمجتمع المحلي في التنمية أو المعالجة لمياه الصرف الصحي بالطرق الملائمة

بيئياً أو التخلص من المخلفات الصلبة أو ترشيد استهلاك الطاقة وإدارة المياه العذبة أو تخطيط المساحات الأرضية وغيرها من القضايا محل اهتمام التنمية السياحية المستدامة.

### 13- نتائج الدراسة:

- تؤثر خبرة فريق العمل في التنمية الاقتصادية لفنادق قطاع غزة، حيث إنه كلما كانت العمالة في القطاع السياحي ماهرة ومدربة ومتخصصة، يؤدي ذلك إلى دعم التنمية السياحية.
- تقوم الفنادق بدرجة متوسطة بتعيين الموظفين من خريجي الكليات السياحية والمهنية المتخصصة.
- تقوم الحكومة بدورها الرقابي على العمل الفندق في قطاع غزة وفقاً للقوانين الموجودة.
- هناك معوقات تحول دون أن تقوم الحكومة بدور كافي في تشجيع الاستثمارات السياحية بقطاع غزة، على رأسها المعوقات المالية والسياسية، وكذلك الاحتلال.
- تعتبر الوظيفة التسويقية مهمة جداً وذات تأثير قوي على التنمية السياحية، إذ تفتقد فنادق قطاع غزة في الغالب لهذا الدور. كما وترى إدارة الفنادق بأن هناك حاجة ملحة للقيام بالتسويق السياحي.
- هناك قصور في دور الهيئات والغرف السياحية من حيث الكم، وكذلك من حيث المهام الموكلة لها. إذ تتمتع هذه الهيئات والغرف بصلاحيات محدودة من قبل الحكومة، مما يؤثر على مساهمتها في تنمية وتطوير القطاع السياحي الفلسطيني.
- أثرت ممارسات (إسرائيل) وصعوبات التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل سلبي على حركة السياحة في قطاع غزة.
- كما وأثر حصار غزة لفترة طويلة على تآكل السياحة في قطاع غزة، إذ تتأرجح السياحة إيجاباً وسلباً مع تخفيف وتضييق الحصار على قطاع غزة، حيث ساهمت وفود كسر الحصار إلى قطاع غزة في تنشيط السياحة في فترة ما بعد حرب الفرقان.

### النتائج المتعلقة بالمعلومات عن الفنادق السياحية في قطاع غزة:

- جميع الفنادق العاملة في قطاع غزة هي ملكاً للقطاع الخاص، مما يتيح فرصة جيدة لمساهمتها في تنمية السياحة في حال تحسنت الظروف السياسية والاقتصادية لسكان القطاع.
- كما أن جميع مالكي الفنادق العاملة في قطاع غزة هم من فلسطينيي الجنسية، حيث يعزف الكثير من الجنسيات الأخرى على الاستثمار في القطاع السياحي في غزة نتيجة

#### واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها

الأوضاع السياسية والأمنية المتزعزعة بفعل الإحتلال (الإسرائيلي) والحصار بشكل أساسي.

- توجد منافسة ما بين عادية إلى قوية جداً بين الفنادق السياحية العاملة في قطاع غزة على أساس الخدمات السياحية التي تقدمها الفنادق.

#### 14- توصيات الدراسة:

##### أولاً- توصيات للفنادق السياحية:

- ضرورة أن تقوم إدارة الفنادق بإعداد برنامجاً خاصاً لبناء قدرات الكادر البشري الذي يعمل في المجال السياحي، للمساهمة في تحسين جودة الخدمات السياحية بفنادق قطاع غزة.
- أهمية أن تقوم إدارة الفندق بتعيين الموظفين لديها من خريجي الكليات السياحية والمهنية المتخصصة لما له من أهمية في تحسين جودة الخدمات السياحية بفنادق قطاع غزة.
- الاهتمام بالتسويق السياحي من خلال عمل إعلانات في القنوات التلفزيونية والإذاعات والصحف المحلية بشكل يساهم في الترويج للسياحة الداخلية والخارجية.

##### ثانياً- توصيات خاصة بالحكومة:

- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي الفندقية بقطاع غزة بصورة أكبر، وذلك من خلال الإعفاء الضريبي أو عمل تخفيضات ضريبية.
- تطوير البنية التحتية المناسبة والمساعدة في تنمية السياحة بقطاع غزة من خلال المشاريع البيئية خاصة على ساحل بحر قطاع غزة.
- وضع استراتيجية شاملة لتسويق قطاع غزة سياحياً في الخارج ضمن خطة شاملة لتسويق فلسطين، مع التركيز على الجانب الإعلامي في هذا المضمار بشكل يبرز الأهمية الدينية والتاريخية والسياحية لفلسطين عامة وقطاع غزة على وجه الخصوص.
- ضرورة توزيع الفنادق السياحية بشكل متكافئ في محافظات قطاع غزة بتشجيع من الحكومة بإعطاء تراخيص مخفضة أو معفاة من الضرائب للمستثمرين الجدد في مناطق جنوب وشمال ووسط قطاع غزة، حيث تتركز جميع الفنادق حالياً في مدينة غزة وعلى شاطئ البحر فقط، وأن تخضع عملية إقامة الفنادق السياحية إلى خطة ممنهجة.
- العمل على إعادة ترميم مطار غزة الدولي، وإنشاء ميناء بحري بمواصفات حديثة، من خلال جهود دبلوماسية وضمانات دولية تمنع الإحتلال من التعرض له تحت أي ظرف، لما له من أهمية رئيسية في تطوير حركة السياحة في قطاع غزة.

- هناك فرصة واسعة لرأس المال الأجنبي للولوج في هذا المجال ضمن شروط معينة تتمثل في تحديد حجم الأرباح المحولة للخارج ونسب المساهمة في رأس المال ومراعاة القوانين الخاصة، وهذا يتوازى مع تحسن الأوضاع السياسية في قطاع غزة.
- العمل على تشجيع السياحة الداخلية بصورة أكبر، لما لها من أهمية في تنمية القطاع السياحي الفندقي، وذلك من خلال مراعاة الطبقات الاجتماعية في قطاع غزة.
- أن تقوم وزارة التربية والتعليم العالي بعمل منح دراسية للطلبة الراغبين في دراسة السياحة والفندقة في الكليات المهنية المتخصصة في قطاع غزة، مثل: كلية مجتمع الأقصى للدراسات المتوسطة- وهي كلية حكومية تابعة لجامعة الأقصى، وكلية مجتمع غزة للدراسات السياحية، وعقد اتفاقيات مع الفنادق العاملة بقاع غزة بتوظيف النخبة من الخريجين.
- إدخال موضوعات السياحة في فلسطين ضمن المنهاج الفلسطيني المقرر في المراحل الثلاث وفي بعض المباحث ذات العلاقة، حتى تسهم في بناء جيل مؤمن بأهمية السياحة في بناء دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- العمل على زيادة الدراسات العلمية التي تهتم بمجال السياحة في فلسطين لإلقاء الضوء على أهمية هذا القطاع ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وأنه ليس قطاعاً هامشياً إذا أحسن استغلاله على أكمل وجه.

#### توصيات خاصة بالغرف والهيئات السياحية:

- ضرورة قيام الهيئات والغرف السياحية بالدور المنوط بها من أجل دعم وتنمية السياحة بقطاع غزة، كما عليها أن تقوم بتوفير المعلومات والإحصاءات لإدارات الفنادق السياحية بقطاع غزة لما لها من أهمية في مساعدة الإدارات في اتخاذ القرارات المناسبة.

#### توصيات خاصة بصانعي القرار السياسي الفلسطيني:

- أهمية التلاحم الوطني بين شطري الوطن، لأن ذلك يعتبر عائقاً نحن قادرون على تجاوزه -ياذن الله - لما للانقسام من آثار سلبية على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- ضرورة العمل على زيادة الطلب على القطاع السياحي بتضافر الجهود الحكومية والهيئات المحلية لنشر الوعي السياحي لدى المواطنين.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية

1. بظاظو، إبراهيم (2009)، الجغرافيا والمعالم السياحية، الطبعة الأولى، مكتبة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. البكري، فؤادة (2004)، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، عالم الكتب للنشر، القاهرة، مصر.
3. بوعمشة، حميدة (2012)، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2001)، النشاط الفندقي في الأراضي
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011)، النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، نشرة 2010، رام الله، فلسطين.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013)، عدد العاملين والتعويضات في المؤسسات السياحية في فلسطين حسب الجنس والنشاط السياحي دورة 2011، رام الله، فلسطين.
7. حمّاد، عبد القادر (2011)، تأثير السياحة على العمران في قطاع غزة، دراسة في جغرافيا السياحة، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الثامن، يونيو 2011.
8. حمّاد، عبد القادر إبراهيم (2003)، الضفة الغربية لنهر الأردن - دراسة في جغرافية السياحة، رسالة دكتوراه غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك لجامعتي عين شمس في القاهرة، والأقصى في غزة، القاهرة.
9. حمارنة، منير (1996)، التعليم والاستثمار، يومية الدستور الأردني، ملحق الدستور الاقتصادي بتاريخ (1996/7/31)، عمان، الأردن.
10. الحوري، منى، والدباغ، اسماعيل (2001)، اقتصاديات السياحة والسفر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
11. زريق، عبد الوهاب (2001)، منتدى الاستثمار في شمال أفريقيا، المركز الإنمائي لشمال أفريقية، نشرة التنمية، العدد 8.
12. سعداوي، موسى (2010)، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية الدولية، مؤتمر علمي بعنوان اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية، جامعة الجزائر، الجزائر.

13. السكر، مروان محسن (1994)، السياحة مضمونها وأهدافها، سلسلة الاقتصاد السياحي -الجزء الأول- ، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.
14. عبد القادر، هدير (2006)، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
15. عراقى محمد، وعطالله، فاروق (2007)، التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية، دراسة تقييمية بالتطبيق على محافظة الاسكندرية، ورقة عمل، المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الآلي، الإسكندرية، مصر.
16. الفالح، بلال (2012)، السياحة في الأراضي الفلسطينية-تحليل الأهمية والأثر، معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، رام الله، فلسطين.
17. المصري، فراس (2013)، المدير الإداري، فندق المشتل، غزة، بتاريخ 2013/10/16
18. مقابلة، خالد، وذيب، فيصل (2000)، صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
19. مقداد، محمد (2012)، الاستثمار في القطاع السياحي في فلسطين، ورشة عمل لتشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، فندق المتحف، غزة، فلسطين.
20. مناخ وحوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية (2009)، تقرير منظمة السياحة العربية، الرياض، السعودية.
21. الموسوعة الحرة، ويكيبيديا. Wikipedia
22. نصر، لوي (2008)، دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين-دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
23. وزارة التخطيط الفلسطينية (2013) حركة القوافل المساندة لقطاع غزة 2008-2013.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ashe, John (2005), "Tourism investment as a tool for development and poverty reduction; the experience in small Island Developing States (SIDS)" Barbuda Edition, New York, USA.
2. BilianaCicin-Sain and Knecht R.W (1998): "Integrated Costal and Ocean Management: Concepts and Practices", First Edition, Island Press, Washington DC, USA.
3. BilianaCicin-Sain and Knecht R.W (1998): "Integrated Costal and Ocean Management: Concepts and Practices", First Edition, Island Press, Washington DC, USA.



*واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها*

4. World Tourism Organization (1993): "Sustainable Tourism Development: Guide For Local Planners", Madrid, Spain.
5. World Tourism Organization (1999): "Guide For Local Authorities on Developing Sustainable Tourism: Supplementary Volume On Sub-Saharan Africa ", Madrid, Spain.
6. World Tourism Organization (1995), "A Satellite Account for Tourism", Madrid, Spain.